الرياض

الاثنين 29 شعبان 1426هـ - 3 أكتوبر 2005م - العدد 13615

د. الكثيري: اللجنة المنظمة تواصل استعراض دراسات منتدى الرياض الاقتصادي الثاني

وقفت اللجنة المنظمة لمنتدى الرياض الاقتصادي على وضع اللمسات الأخيرة لمحورين من محاور دراسات منتدى الرياض الاقتصادي الثاني الذي سيعقد في الفترة من 2- 4 ذي القعدة 1426ه الموافق 4 -6 ديسمبر 2005م برعاية كريمة من لدن خادم الحرمين الشريفين رئيس المجلس الأعلى الملك عبدالله بن عبدالعزيز وبرئاسة صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز أمير منطقة الرياض .وصرح الدكتور محمد الكثيري مستشار منتدى الرياض الاقتصادي أن حلقتي النقاش اللتين شهدتا حضوراً مميزاً من أعضاء اللجنة المنظمة وفريقي الدراستين قد استعرضتا محور المساهمة الاقتصادية للمرأة حيث أبان فريق البحث العديد من النقاط الجوهرية حول الدراسة فيما أضاف أعضاء اللجنة المنظمة الكثير من الملاحظات والاستفسارات حول بعض النقاط التي تحتاج إلى مزيد من التفعيل والدعم لما تمثله الدراسة من موقع متقدم ضمن السجالات الاقتصادية المحلية.

وأضاف مستشار منتدى الرياض الاقتصادي أن حلقة النقاش الثانية تصدت لجاهزية القطاع الخاص الوطني لمتطلبات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية وهو موضوع الساعة كما لايخفى على المتابعين، وقد قدم فريق البحث لمحات ثرية حول المحور وأبان العديد من النقاط الشائكة ضمن استيعاب واسع لشروط الانضمام الأمر الذي حفز أعضاء اللجنة لإثارة العديد من التساؤلات التي رفعت حرارة النقاشات وأسهمت في تداول الكثير من المعلومات المعززة بالبيانات والتحليلات.

واختتم الدكتور الكثيري تصريحه قائلا:إن اللجنة المنظمة لمنتدى الرياض الاقتصادي التي أبدت حماسة جيدة لما دار في حلقتي النقاش التي حضرت تفعيل محوريهما اللجنة النسائية للمنتدى عبرت عن اطمئنانها وارتياحها لموقف المحورين وما تضمناه من أفكار ومعلومات وتوصيات ستضيف الكثير لاقتصادنا الوطني وستعظم عائده نسبة للجهد العلمي الكبير الذي اضطلع به فريقا البحث بغية تحديد المعضلات التنظيمية والهيكلية التي تواجه مسيرة الاقتصاد المحلي من أجل توفير أنجع الحلول العلمية وأكثرها اتساقاً مع تحولات الاقتصاد العالمي الراهنة، وستواصل اللجنة المنظمة للمنتدى يومي السبت 5 رمضان الموافق 8 اكتوبر و 12 رمضان الموافق 15 اكتوبر استعراض بقية دراسات منتدى الرياض الاقتصادي الثاني التي توزعت على الشفافية وحق المساءلة، والسكك الحديدية والطرق الموانئ، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، القوى البشرية، وجاهزية القطاع الخاص، والمساهمة الاقتصادية للمرأة، والمناطق التقنية.